منهج الشلوبين (ت٦٤٥هـ) في الشرح الكبير للمقدمة الجزولية

مستل من رسالة الماجستير بعنوان :

شرح المقدمة الجذولية بين الشلوبين (ت٦٤٥هـ) والأبذي (ت٦٨٠هـ) دراسة نحوية موازنة

إعداد

أمل محمد رمضان عطية

المعيدة بقسم النحو والصرف والعرض

كلية دار العلوم – جامعة الفيوم

تحت إشراف

أ .د . عصام سيد أحمد عامرية — رئيس قسم النحو والصرف والعروض

د . محمد عبد العظيم محمود — مدرس بقسم النحو والصرف والعرض

كلية دار العلوم – جامعة الفيوم

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى استقراء السمات المنهجية التي سار عليها الإمام الشلوبين (ت٦٤٥هـ) في شرحه الكبير للمقدمة الجزولية تلك المقدمة التي شكلت مختصرًا للنحو العربي أراد بها صاحبها ضبط قواعد العربية، وإحكام أصولها، وتقييد مسائلها، وقد أشاد بها كثير من العلماء، ولكن يؤخذ عليها أن عباراتها جاءت موغلةً في المنطق، مستعصيةً على المبتدئين في النحو، موجزةً أشد الإيجاز؛ ولذا فقد تسابق العلماء لشرحها، ومن أهم الشروح المتبقية شرح الشلوبين(ت ٦٤٥هـ) الذي يمثل غالب تراث الشلوبين مبتدئًا بالتوطئة، وأمثلة الجزولية، والشرح الصغير، فالشرح الكبير، وهذا يبين عنايته الخاصة بتراث أبي موسى فابتدأ بتوطئةٍ لشرحه، وهي شرح موجز دون كثير تعرض للشواهد، والأمثلة، أو للمسائل، ودون إشارة إلى أنه يشرح كتاب أبي موسى؛ ثم كان له تعليق على كتاب أبي موسى، أسماه: أمثلة الجزولية حيث اعتنى فيه بشواهد، وأمثلة لم يوردها في الشرحين، ثم الشرح الصغير، وفيه بعض الآراء الخاصة بالشلوبين، وعنايته بالشواهد والأمثلة، ثم الشرح الكبير الذي يمثل عصارة جهده، وتطور فكره النحوي، ففيه عناية خاصة بالمسائل، ومد أطنابها، والاعتراضات، والانفصالات، والتعليلات، فهذا الكتاب يحوي كثيرًا من الآراء النحوية؛ ولهذا فقد اعتمدت على هذا الكتاب في بحثي.

الكلمات المفتاحية:

الشلوبين- المقدمة الجزولية- المنهج- النحو العربي- الشرح الكبير

Summary:

This research aims to extrapolate the methodological features that Imam Al-Shalubin (d. 645 AH) followed in his great explanation of the Juzuli Introduction, which was a brief introduction to Arabic grammar, with which its author wanted to control the rules of Arabic, tighten its origins, and restrict its issues, and many scholars praised it, but it is taken for it. Its expressions were deeply engrossed in logic, difficult for beginners in grammar, and very brief; Therefore, the scholars raced to explain it, and one of the most important remaining explanations is the explanation of Al-Shalubin (d. 645 AH), which represents most of the heritage of Al-Shalubin, beginning with the preface, the examples of Al-Jazuliya, the small explanation, the great explanation, and this shows his special care for the heritage of Abu Musa, so he began with a preface to his explanation, which is a brief explanation without much exposure. For evidence, examples, or issues, and without an indication that he is explaining the book of Abu Musa; Then he had a comment on Abu Musa's book, which he called: Examples of Al-Jazoulia, where he took care of evidence, and examples he did not mention in the two explanations, then the small explanation, which contains some opinions about the two children, and his care of evidence and examples, then the great explanation that represents the juice of his effort, and the development of his grammatical thought. It contains special attention to issues, its extension, objections, separations, and explanations. This book contains many grammatical opinions; That is why I relied on this book in my research.

key words: Al-Shlobin - Al-Muqaddimah Al-Jazuli - Method - Arabic Grammar - Great Commentary

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين سيدنا محمدٍ الهادي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد،

فإن النحو العربي في القرن السابع الهجري اتسم بكثرة كتب الشروح والردود، كشراح كتاب سيبويه، وشراح جمل الزجاجي، وشراح المقدمة الجُزُولية لأبي موسى الجُزُولي (ت ٦٠٧هـ) التي تمثل الأثر الوحيد الباقي لهذا العالم المغربي الذي لايعرفه الكثيرون؛ فقد فقدت كل آثار هذا العَالِم التي تمثل النحو بالمغرب في هذا القرن، و لم يتبق منها سوى المقدمة الجزولية.

والمقدمة الجزولية عبارة عن مختصر في النحو أراد بها صاحبها ضبط قواعد العربية، وإحكام أصولها، وتقييد مسائلها، ومن أهم شروحها شرح الشلوبين(ت ٦٤٥هـ) الذي يمثل غالب تراث الشلوبين مبتدئًا بالتوطئة، وأمثلة الجزولية، والشرح الصغير، فالشرح الكبير، وهذا يبين عنايته الخاصة بتراث أبي موسى فابتدأ بتوطئةٍ لشرحه، وهي شرح موجز دون كثير تعرض للشواهد، والأمثلة، أو للمسائل، ودون إشارة إلى أنه يشرح كتاب أبي موسى؛ ثم كان له تعليق على كتاب أبي موسى، أسماه: أمثلة الجزولية حيث اعتنى فيه بشواهد، وأمثلة لم يوردها في الشرحين، ثم الشرح الصغير، وفيه بعض الآراء الخاصة بالشلوبين، وعنايته بالشواهد والأمثلة، ثم الشرح الكبير الذي يمثل عصارة جهده، وتطور فكره النحوي، ففيه عناية خاصة بالمسائل، ومد أطنابها، والاعتراضات، والانفصالات، والتعليلات، فهذا الكتاب يحوي كثيرًا من الآراء النحوية؛ ولهذا فقد اعتمدت على هذا الكتاب في بحثي؛ لكونه يمثل أفضل الشروح من جهة – وإن كانت الشروح يكمل بعضها بعضًا–، ولعدم تيسر حصولي على الشرح الصغير من جهة أخرى، واختلاف منهج الشرحين (أقصد الصغير، والكبير) من جهة ثالثة.

منهج البحث:

اعتمدت في دراستي على المنهج الوصفي التحليلي عبر استقراء السمات المنهجية التي سار عيها الشلوبين من خلال ما حبره في الشرح الكبير.

هيكل البحث:

استقام هذا البحث في مقدمة وتمهيد وتسعة محاور وخاتمة.

تمهيد:

المنهج لغة: الطريق الواضح البين وفي التنزيل، ﴿**لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا**﴾[١]، وأنْهَجَ الطريق: وضح واستبان وصار نهجًا واضحًا بينًا، واستنهج الطريق: صار نهجًا[٢].

المنهج اصطلاحًا: من بين التعريفات الاصطلاحية في كتب المناهج ما يلي:

١- "فن التنظيم الصحيح لسلسة من الأفكار العديدة إما من أجل الكشف عن الحقيقة، أو من أجل البرهنة عليها"[٣].

٢- "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم"[٤].

٣- "الأداة التي يستخدمها الباحث للوصول إلى غرضه أو غايته "[٥].

وعلى هذا فمعرفة المنهج تعد من أقصر الطرق للوصول إلى غرض المؤلف، أو الشارح من خلال متابعة طريقته في الشرح للوقوف على ما بها من مميزات، أو مثالب، كما يساعد المنهج الباحث في الكشف عن الحقيقة، أو البرهنة عليها؛ فحين يضع الباحث نصب عينيه منهج الشارح يتمكن من سبر أغوار النص، والبرهنة على ما توصل إليه من نتائج.

يمكن رصد منهج الشَّلَوبين في المحاور الآتية:

أولًا: الالتزام بالتبويب الذي وضعه الجزولي في مقدمته والشرح على أساس هذا التبويب

حيث بدأ بما بدأ به المؤلف من الحديث عن الكلام، وتعريفه، وأقسامه، ثم الحديث عن الفاعل، والمفعول، والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، وأنهى بما أنهى به المؤلف بالحديث عن أحرف الجواب.

ثانيًا: الاعتناء بالحدود والشرح التفصيلي لكل كلمة فيها:

يظهر لدى الشَّلَوبين عناية كبيرة بشرح حدود المؤلف، وإخراج محترزات التعريف وما لا يدخل في الحد بمهارة كبيرة، وهو في ذلك ليس بدعًا من النحويين؛ فقد كان للنحاة العرب عناية كبيرة بالحدود، وكان الهدف المباشر من وضعهم الحدود هو تمييز المحدود من غيره مما قد يختلط به أو يشترك معه، ولكن هذه الغاية من الحد ما لبثت أن تغيرت عند النحاة تحت إلحاح الأفكار المنطقية فأصبحت تهدف إلى تصوير ماهية المحدود، أي حقيقة المعرف فيبدأ التعريف بالجنس فالجنس الأدنى فالفصل حتى يصل إلى الخاصة[٦]، ومن الأمثلة على عنايته بشرح الحدود ما يلي:

١-عند شرحه لقول أبي موسى: "الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع"[٧]

حيث شرحه كلمة كلمة فبدأ بشرح المراد بكلمة لفظ، وأن الكلام من جنس الألفاظ لا من جنس غيرها، وأن الخط والإشارة ليسا كلامًا؛ لأنهما لا يتلفظ بهما، ثم شرح معنى مركب، وفرق بينه وبين المفرد وهو أن المفرد لا يدل جزؤه على معناه، ثم شرح معنى مفيد، وهو أن يكون مفهومًا منه معنى يفيد، أي يكتفي به المخاطب، ثم شرح بالوضع أي بوضع المتكلم له للإفادة[٨].

٢- عند شرحه لقول أبي موسى: "الاسم: كل كلمة تدل على معنى في نفسها ولا تتعرض لزمان وجود ذلك المعنى"[٩]، ذكر أن هذا التعريف بدأ بالجنس العام، أي المشترك بين المعرف وسواه والذي يتمثل في (كل كلمة) فهذا الجنس يشترك فيه الاسم والفعل والحرف، ثم أخذ التعريف يضيق شيئًا فشيئًا فأخرج

الحرف؛ لأنه لا يدل على معنى في نفسه، ويذكر الاعتراضات التي قد تعترض حد المؤلف ثم يرد عليها، ويفندها[١٠].

وعلى الرغم من تضييقه في الحدود إلا أنه يرى أن الحدود عند النحاة تختلف عن الحدود عند المناطقة، وأن النحاة لا يضيقون في حدودهم هذا التضييق الذي عند المناطقة، حيث قال:"...إنما الحد الذي عند النحويين هو اللفظ الجامع المانع كائنًا ما كان، وبأي لفظ كان، ولا يضيق القوم في حدودهم- أعني النحويين- هذا التضييق الذي ضيقه هؤلاء المتكلمون..."[١١].

وهذا الكلام من أبي علي- نظريًا- فيه بعض الإنصاف، أما عمليًا ففيه كثير من المغالطة؛ فكلامه هذا ينسحب على النحاة المتقدمين في عصر سيبويه، والكسائي الذين لا يضيقون في الحدود بل يكتفون بما يميز المُعَرَّف من غيره، أما من عصر ابن السراج فقد بدأت مرحلة الإيغال في استخدام المنطق، ثم تنامى الاهتمام بالمنطق في عصر المتأخرين، كابن يعيش، وابن عصفور، وابن مالك وأبي حيان فأصبح الهدف من الحد تصوير ماهية المعرف، ولابد أن يبدأ التعريف بالجنس البعيد ثم الفصل ثم الخاصة[١٢]، **ومثال واحد كفيل بتبيين هذه التفرقة وهو تعريف الفعل:** عرفه سيبويه بأنه: "أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء"[١٣]، وعرفه الكسائي بأنه: "ما دل على زمان"[١٤]، وعرفه الأخفش بأنه: "ما امتنع من التثنية والجمع"[١٥]، إلى غير ذلك من التعريفات التي يكتفى فيها بما يميز المعرف من غيره.

أما تعريف ابن السراج للفعل فهو:" ما دل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماض، وإما حاضر، وإما مستقبل"[١٦]، وتعريف الفارسي له بأنه:" ما كان مسندًا إلى شيء، و لم يسند إليه شيء"[١٧].

أما تعريف المتأخرين للفعل فهو:" كلمة دلت على معنى في نفسها مقترنة بزمان محصل"[١٨]، "كلمة دلت على معنى في نفسها مقترنة بزمان معين"[١٩]...إلخ

ولم يتوقف الأمر عند ذلك؛ بل أخذوا ينقدون التعريفات السابقة للمتقدمين، ومن ذلك انتقاد ابن يعيش لتعريف سيبويه للفعل ووصفه بأنه رديء؛ لأن الحد لابد أن يؤتى فيه بالجنس القريب ثم الفصل الذاتي[٢٠].

وأبو حيان الأندلسي يعترض على ابن مالك لاستخدامه (ما) في تعريف الاسم الموصول حيث عرفه بأنه: "ما افتقر أبدًا إلى عائد..."[٢١]؛ والسبب أنَّ (ما) من الألفاظ المبهمة وينبغي أن لا يؤتى في الحد بلفظ مبهم[٢٢]؛ وعلى هذا فهذا الإطلاق من الشَّلَوبين ليس في محله، لكنه يشير إلى الجدل القائم في هذا العصر، وآثار دعوة ابن مضاء، وانقسام النحاة بين مؤيد ومعارض ولعله من المعارضين لذلك.

ثالثا: العناية بذكر الاعتراضات التي قد تلحق عبارة المؤلف ثم تفنيدها والرد عليها والإطالة في ذلك

قد كان نهج الشارح في شرحه أن يذكر الاعتراضات التي قد تلحق عبارة أبي موسى، ثم يرد عليها مفندًا لها مدافعًا، ومعتذرًا عن أبي موسى، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

١- **عند شرحه لقول أبي موسى:" الإعراب: تغير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا"**[٢٣]، ذكر أنَّ هذا التعريف اعتُرِض عليه بالمصادر اللازمة للنصب كسبحان الله، ومعاذ الله، والظروف اللازمة للنصب كذات مرة، وذات ليلة وغيرها، ثم دفع هذا الاعتراض بقولين:

أ- إنَّ هذه المصادر والظروف الأصل فيها أن تختلف أواخرها باختلاف العوامل، ولكن منع ذلك قلة تمكنها.

ب- إن النحويين أرادوا بقولهم الحكم الذي يكون في الأواخر لأجل العوامل، وذكروا اختلاف الآخر لاختلاف العامل، وإن كان من المعربات ما ليس كذلك؛ لأن الأكثر من المعرب مختلف الآخر[٢٤].

وقد ذكر هذا الاعتراض أيضًا ابن عصفور، ونعت هذا الحد بالفاسد؛ لأنه ليس المراد بالتغيير تغيير أحوال الآخر من رفع إلى نصب، أو إلى خفض؛ بل اختلافهما من الوقف إلى الحركة، أو من الحركة إلى السكون، أو الحذف في الجزم[٢٥].

٢-عند شرحه لقول أبي موسى – في باب التنوين- "وفائدته الدلالة على أن ما هو أصل في نفسه باقٍ على أصالته[٢٦]"

بعد أن ذكر أن فائدة التنوين في الاسم الدلالة على أنه أصل في الألفاظ المفردة لا فرع كالفعل والحرف (أي: إن الاسم المنون متمكن في باب الاسمية وليس مشبهًا للفعل والحرف)، ذكر أنه يعترض على ذلك بالأسماء المبنية، والأسماء الممنوعة من الصرف؛ لأنها أسماء ومع ذلك لم يدخلها التنوين، وأجاب عن ذلك بأن الأسماء المبنية ليست باقية على أصالتها؛ لأنها لم تبن حتى أشبهت الحروف، وإذا كانت قد مُنعت من الإعراب لبنائها، فالتنوين تابع للإعراب، وإذا عُدم المتبوع عدم التابع، وأمَّا الأسماء الممنوعة من الصرف فإنها لم تبن حتى أشبهت الفعل والفعل لا ينون فكذلك ما أشبهه[٢٧].

والشلوبين محق في رده هذا؛ لأن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه ولأن الأصول تنحط درجة عن الفروع؛ فإذا كان الأصل (الاسم) ينون، فالفرع (الفعل والحرف) لا ينونان، وإذا كانت بعض الأسماء (المبنيات) أشبهت الحروف، وبعض الأسماء (الممنوعة من الصرف) أشبهت الأفعال؛ فإنها تأخذ بعض أحكامها (عدم التنوين).

وقد تطول به الاعتراضات إلى الدرجة التي تمل القارىء وتشتته كما في الاعتراض على حد الاسم- وهو (كل كلمة تدل على معنى في نفسها) – بالأسماء الموصولة؛ لأنها لا تدل على معنى في نفسها، وأجاب على هذا الاعتراض بكثير من التفصيل[٢٨].

وكذلك في شرحه لقوله: "الفعل: كل كلمة تدل على معنى في نفسها وتتعرض لزمان وجود ذلك المعنى"[٢٩]، فقد ذكر عدة اعتراضات وأطال في تفنيدها، والرد عليها، فذكر أولاً: أنه قد يعترض عليها بالبطء، والسرعة، واللبث، والعجلة فهي تدل على الزمان بالبنية، وليس بالوضع ومع هذا فهي أسماء، وليست بأفعال، وأجاب عن هذا بأن هذه الأسماء تتعرض للزمان بالوضع لا بالبنية؛ لأنه لو كان تعرضهما للزمان بالبنية لانبغى إذا بُنيا بنية غير هذه أن تتغير دلالتها على الزمان من السرعة إلى البطء والعكس.

وكذلك اعترض بـــ (إيهٍ، وصهٍ، ومهٍ) بأنها تدل على زمان، ومع ذلك فهي أسماء، وكذلك اعترض بـــقولهم: (ائت الناقة على مضربها)، وأجاب عنهما كسابقه[٣٠].

وقد اتخذ-أحيانًا- بعض الطرق للتخلص من طول الاعتراضات والانفصالات منها:

١ـــ **الاعتذار عن الإطالة**، فقال - عن الاعتراض السابق -: "وإنما احتجنا إلى الإطالة في تصحيح هذه العبارة وتكثير الاعتراضات فيها والانفصالات عنها؛ لأن بعض الناس يظن أن العبارة الصحيحة في هذا إنما هي عبارة من يقول..."[٣١]

٢- **الإحالة على الاعتراضات السابقة**، كما في شرحه لقوله: "... ويفهم منه انفراد الفعل المضارع بالجزم"[٣٢]، حيث قال: " هذا أيضًا مثل تعليل انفراد الاسم المتمكن بالجر فيما ذكر فيه، والاعتراض عليه كالاعتراض عليه..."[٣٣]؛ وعلى هذا فهو معذور في إطالته هذه ومضطر إليها؛ ولذا فقد كان ينأى عنها -قدر المستطاع-؛ لأن الإطالة من أهداف الشرح الكبير كما ذكر في مقدمة الكتاب[٣٤].

رابعًا: الاختصار في الشرح

كان الشلوبين يختصر في ذكر عبارة المصنف وشرحها؛ فلم يهتم بالشرح التفصيلي لكل عبارة المصنف، وإنما يأخذ منها على قدر حاجته ومايراه مهمًا، ولو لم يأخذ من الباب إلا عبارة واحدة كما في باب همزة الوصل[٣٥]. وقد اتخذ لهذا الاختصار وسيلتين:

١- **الاجتزاء لعبارة المصنف** - وهو الغالب في الشرح - فلم يأخذها كاملة بل يأخذ بعضها مما يصيب القارئ بالعنت في فهم مراده، وضرورة الاستعانة بالمقدمة الجزولية؛ لإيراد النص في غالب الأحيان.

وقد بدأ هذا الاجتزاء مبكرًا في الشرح فتراه في (باب الإعراب)- بعد أن ذكر المراد بالتصرف وشرحه - اقتطع نص المصنف، وذكر هذه العبارة فقط (وقوله: وتنوين أي لالتقاء الساكنين)، ثم اعترض عليها[٣٦]، وبالعودة للنص الأصلي فهي جزء من تعليل المصنف لعدم جزم الأسماء حيث يقول: "... لم تجزم الأسماء؛ لأنها متمكنة يلزمها التنوين والحركة، فلو جزمت لذهبت حركتها،أي؛ للجزم، وتنوينه أي لالتقاء الساكنين..."[٣٧].

ومن أمثلة الاجتزاء أيضًا: قوله: "وإذ وحيث عوضًا من الإضافة "[٣٨] حيث قطع موصول الكلام فلم يفهم إلا بالعودة لنص المصنف الذي يتكلم فيه عن الظروف المكانية، وعن لحاق (ما) لبعضها، حيث ذكر أن (ما) تلحق (إذ)، و(حيث) عوضًا من الإضافة[٣٩].

وكذلك: في باب (كم)، حيث ابتدأ الباب بقوله: " لايعمل فيها لفظ قبلها"[٤٠]، ولم يذكر أول الباب، وماقاله المصنف من أن أوجه التشابه بين كم الخبرية، و الاستفهامية في أنهما مبنيتان[٤١]، ولكنه ابتدأ بالأمر الثاني مستدركًا على المصنف أن يستثني من ذلك كونه حرف جر متعلقًا بها، أو اسمًا مضافًا.

٢- **الإحالة في الشرح** وهي الوسيلة الثانية من وسائل الاختصار؛ فكان الشلوبين يحيل – وهو الغالب – على موضع سابق سواء أكان شرحًا، أم اعتراضًا، أم موضع خلاف، أو يحيل على موضع لاحق –وهو قليل جدًا – يرى أنه أليق ببسط الحديث في هذا الأمر، **ومن الأمثلة على إحالته على موضع سابق:**

أ- في باب المثنى حيث أحال على شرحه لباب الجمع وذلك؛ لتشابه أول البابين[٤٢].

ب – أحال في ذكر الخلاف في الجازم لجواب الشرط على الموضع السابق الذي فصله فيه مرجحًا اختياره أنه مجزوم بالأداة وفعل الشرط[٤٣].

ومن أمثلة الإحالة على أمر لاحق، عند شرحه لعبارة المصنف أن المنادى مفعول به في المعني لذا فالفعل لايصح أن يكون منادى[٤٤]، قال: " سيأتي- إن شاء الله – شرح هذا الفصل في قوله بعد..."[٤٥].

وقد يحيل على مصنفات أخرى له مثل ماذكر في باب نعم وبئس[٤٦].

٣ – **الإجمال بعد التفصيل:** قد يحتاج الموضع إلى الحديث عن أمر سبق ذكره مفصلا، فيعيده بشكل مجمل، مثل حديثه عن الخلاف في اسمية(إذما) وحرفيتها فقد احتاج إلى إعادة الخلاف عند شرح موضع لحاق (ما) (لإذ) فذكره مجملًا ذاكرًا مذهب سيبويه والمبرد دون بسط للخلاف أو ترجيح[٤٧].

ومع هذا لا يمكن القول إن الشرح كله كان مختصرًا، أو إن هذه طريقته الدائمة في الشرح فقد كان يطيل- كما ذكرت سابقًا- في الاعتراضات، وكذلك كان يطيل في مواضع الخلاف، أو الأمور التي يرى أنها تحتاج إطالة، **كما كان يذكر الأمر مفصلًا بعد إجماله في شرح بعض المواضع، مثل (باب الفاعل)** حيث ذكر أول عبارة المصنف فقط مشيرًا إلى الناقص بوضع نقاط وإضافة عبارة (إلى آخره) في نهاية العبارة فتراه يقول: "الفاعل كل اسم.... إلى آخره"[٤٨]، ثم يفصل التعريف بعد ذلك ذاكرًا الاعتراضات، ومجيبًا عنها، وفعل الأمر نفسه في (باب

المفعول) فقال: "وقوله: المفعول ما تضمنه الفعل..... إلى آخره"[٤٩]، كما كان يذكرعبارة المصنف كلمة كلمة، ويشرحها في بعض المواضع كما في(باب الإعراب)[٥٠] فقد أخذ يفصل التعريف ويذكر الاعتراضات ويجيب عليها.

خامسًا: العناية بذكر الأوجه التي قد يحتملها قول المؤلف:

قد يجد الشلوبين – في بعض الأحيان– عبارة المؤلف تحتمل أكثر من معنى وتتوجه لأكثر من وجه وله في ذلك طريقتان:

١– **إن كانت هذه الأوجه يصح الحمل عليها كلها، وليس بعضها أولى من بعض فإنه يذكرها جميعًا** كما في شرحه لقوله: " والإعراب مثل البناء في اللفظ وضده في المعنى"[٥١].

حيث ذكر أن عبارة المؤلف تحتمل وجهين: إما أنه يريد بمضادته إياه في المعنى ما بينه بعد بقوله: والفرق بينهما انتقال الإعراب ولزوم البناء، أو أنه يريد بمضادته إياه في المعنى أي ضده في الدلالة على المعنى الذي يحدث بالعامل[٥٢].

فقد وجد أن كلا الوجهين صحيح، وعبارة المؤلف تحتمل الوجهين، كما أنهما متقاربان فلا ضير إذن من ذكر كلا الوجهين، ولا يترجح أحدهما على صاحبه.

٢– **إن كانت عبارة المؤلف تحتمل أكثر من وجه، ولكن لا يصح صرفها إلا إلى وجه واحد؛** لأنه الصحيح **فإنه يذكر ذلك معللاً سبب ترجيح هذا الوجه،** ومن ذلك عند شرحه لقوله– في الحديث عن الضمة–: "وموقعها في الاسم المتمكن المفرد...."[٥٣]، ذكر أن هذه العبارة قد تنطق بخفض كلمة المفرد، أو برفعها والصواب أن تنطق برفعها، وكذلك ما عطف عليها؛ لأن الضمة لا تقع في هذه المواضع فقط؛ ولذا فالكلام يصير محتلاً إذا نطقت بالخفض إلاعلى تقدير حذف[٥٤].

فالعبارة محتملة لأكثر من وجه، ولكن أحد هذه الأوجه أولى من صاحبه لسبب وجيهٍ، وأصل حكيمٍ، وهو أن الكلام إذا كان يحتمل التقدير، أو عدم التقدير فعدم

التقدير أولى، وإذا صح صرف العبارة لسبب ظاهر فلا تحتاج إلى البحث عن سبب خفي.

سادسًا: قلة الأمثلة المصنوعة والشواهد:

من الملاحظ على الشرح الكبير أنَّ شواهده وأمثلته قليلة فهو- في أحيان قليلة- قد يمثل، أو يستشهد على ما يشرحه، ولكن لا يعدم القارئ أن يجده قد استشهد بالقرآن الكريم، وكلام العرب، وأمثلة مصنوعة.

ومن الأمثلة على ذلك- في الحديث عن المعاني التي يبينها الحرف – مثل على كل معنى من معانيه بمثال مصنوع، فمثل لكونه رابطًا بين اسمين بقوله: قام زيد وعمرو، وبكونه رابطًا بين فعلين بقوله: قام زيد وقعد، أو بين فعل واسم بقوله: مررت بزيد كما مثل لذلك بشاهد شعري وهو قول جرير:

تَمُرُّون الدِّيَارَ وَلَم تَعُوجُوا كَلامُكُمُ عَلَيَّ إذًا حَرامُ(٥٥)

أو بين فعل واسم ينضاف أحدهما إلى آخر على معنى بقوله: (أكلت الرغيف)، أو رابطًا بين جملتين كقوله: قام زيد وخرج عمرو(٥٦)، إلى غير ذلك من الأمثلة والشواهد.

ونجد لديه الشواهد كالقرآنية كاستشهاده على تنوين المقابلة بقوله تعالى:﴿**فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ**﴾(٥٧)، كما استشهد على ذلك بشاهد شعري(٥٨) وهو قول امرئ القيس:

تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ وَأَهلُهَا بِيَثْرب أدْنى دَارِها نظرٌ عَالِ(٥٩)

ومن شواهده من الحديث الشريف قوله صلى الله عليه وسلم: (أفضلُ مَا قُلتُهُ أَنَا وَالنَبيون مِن قَبلِي لَا إِله إِلا الله)(٦٠) وهذا شاهد على أن جملة الخبر لا تحتاج إلى رابط لكونها نفس جملة المبتدأ في المعنى.

ومن شواهده الشعرية –على تنوين الغالي- قول رؤبة:

وقاتمُ الأَعمَاقِ خاوي المُختَرقن[٦١]

ومن شواهده النثرية في استعمال لغة القصر في الأسماء الستة[٦٢]: (مُكرهٌ أَخَاكَ لاَبَطَل)[٦٣]

ويرجع السبب- من وجهة نظري- في قلة الشواهد والأمثلة أن الشرح الكبير انصبت عنايته على المسائل، والاعتراضات، والتعليلات.

سابعًا: العناية الكبيرة باستخدام المنطق في الشرح:

تظهر خلال الشرح عناية الشلوبين الكبيرة باستخدام المنطق، فتجد في الشرح عبارات الكلى، والجزئي، والذاتي، والعرضي، والجنس، والنوع، والفصل، والعلة، والمعلول، والدلالات المنطقية من دلالة الالتزام، والتضمن إلى غير ذلك من عبارات المناطقة.

ومن الأمثلة على ذلك في الشرح ما يلي:

١- في مقدمة الشرح فرَّق الشلوبين بين مقصد النحويين في الصناعة النحوية ومقصد المتكلمين في صناعتهم[٦٤]، وكذلك في تقسيمه اللفظ إلى دال وغير دال، والدال إلى دال وحده، ودال مع غيره، وأنهم في هذا التقسيم متأثرون بالمنطقيين[٦٥]، إلى غير ذلك من العبارات التي ذكرت في المقدمة، كالحديث عن الماهية، والنوع وغير ذلك[٦٦]، وكأنه منذ البداية يعقد مقارنة بين المناطقة والنحويين، ويمعن في ذكر الفوارق والتأثيرات المنطقية في النحو.

٢- **عند شرحه لقول أبي موسى: "كل جنس قسم إلى أنواعه..."**[٦٧] نجده يمعن في استخدام العبارات المنطقية من الحديث عن الذاتي، والعرضي كقوله: "... والمعتبر في قسمة الجنس والنوع إنما هو بالأمور الذاتية لا الأمور العرضية..."[٦٨]، وكذلك الحديث عن الجنس والنوع، والفرق بينهما[٦٩].

٣- **عند شرحه لقول أبي موسى:" المفعول: ما تضمنه الفعل من حدث وزمان...**[٧٠] تطرق للحديث عن الدلالات المنطقية من التضمن، والالتزام،

والاستدعاء[٧١]، إلى غير ذلك من الأمثلة التي تدل على تغلغل المنطق في الشرح.

ثامنًا: العناية بالتعليل

تظهر من خلال الشرح عناية الشَلَوبين الكبيرة بالتعليل، فتجده يعلل لكل مسألة يشرحها، ولكل قضية يطرحها، ويعلل لاعتراضات المعترضين على عبارة المؤلف، ويعلل لردوده عليهم ودفاعه عن المؤلف، فلديه قريحة متفتقة في إيراد التعليلات بدقة ومهارة، وقد اتسمت تعليلاته بالجودة والدقة، ومن أمثلة تعليلاته ما يلي:

١- **تعليله لاختصاص الفعل المضارع بالسين وسوف**، حيث علل ذلك بأن الفعل المضارع مشترك البنية الدالة على الزمان فكانت السين وسوف لتخليص هذه البنية[٧٢].

٢- **تعليله لإعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف دون الحركات**، ذكر أن السبب في ذلك أن حروف التثنية، وجمع المذكر السالم حروف علة تستثقل فيها حركات الإعراب إذا لم يسكن ما قبلها، وما قبلها ليس ساكنًا؛ فلذلك لم تعرب بالحركات الظاهرة، وافترض تساؤلًا آخرًا وهو لِمَ لم تعرب بالحركات المقدرة كما ورد عن بعض العرب كبني الحارث بن كعب؟، وأجاب عن ذلك أن الأسماء المعربة بالحركات المقدرة يظهر فيها الإعراب أحيانًا فلم يعدم ظهور الإعراب فيها بالجملة، ولو أعربت التثنية والجمع السالم بالحركات المقدرة لعدم ظهور الإعراب منها بالجملة؛ فكرهوا أن يعدم ظهور الإعراب في النوع كله فاجتنبوه[٧٣]، إلى غير ذلك من التعليلات التي يزخر بها الشرح الكبير.

ويرجع السبب في كثرة تعليلاته: – أن التعليل والبحث عن الأسباب من أهداف الشرح الكبير؛ فمد المسائل والإطناب يقتضي كثرة التعليل، وذكر كافة

الآراء والترجيح بينها، وذكر سبب هذا الترجيح والاعتراض، والرد عليه، وتعليل هذا الرد إلى غير ذلك.

– ثقافة العصر ففي عصر الشلوبين تلخص جهد النحاة في شرح كتب السابقين والتعليق عليها، وافتراض التساؤلات والبحث عن عللها وأسبابها.

وقد أسهم المنطق والتعليل في عمق الشرح، وإشباع حاجة من يبحث عن العلل والأسباب، وخصوصًا أن عله أغلبها من النوع الذي يبين حكمة العرب في كلامها وهو نوع كفيل بإشباع حاجة القارىء، وتوثيق صلته بلغته كما أنه ابتعد عن تعليلات الرماني لإغراقها؛ في المادية والميتافيزيقية.

تاسعًا: الإشارة إلى ماثبت في بعض نسخ الجزولية والمقارنة بينها

يظهر في الشرح اهتمام الشلوبين بماورد في النسخ الأخرى للجزولية غير النسخ التي اعتمد عليها، والمقارنة بينها وبين ما ثبت عنده أنه الصواب مستخدمًا عقليته النحوية الفذة، فتراه يستحسن، أويستصوب، أوينفي أن يكون هذا للمؤلف عن طريق معرفته النحوية، ومن أمثلة ذلك:

١ – **في باب الضمائر عند الحديث عن الضمير الذي يليه مفسر** كفاعل نعم وبئس إذا كان ضميرًا نحو: نعمه رجلا، ومجرور رُبَّ إذا كان ضميرًا نحو: رُبَّه رجلاً، قال – معقبًا على عبارة المصنف– بعد شرحها ـــ في أن هذا الضمير يثنى ويجمع أو لايثنى ولا يجمع[٧٤]–: "وأظن هذا الفصل ليس من أصل التأليف، وأنه من زيادة بعض الطلبة "[٧٥].

وقد شكك الشلوبين في هذا الفصل معتمدًا على أنه ليس موجودًا في أغلب النسخ مما يظهر معرفته بأغلب النسخ، كما أن هناك خلافًا بين البصريين والكوفيين في تجويز هذه التسوية، فالبصريون يلزمونه الإفراد، والكوفيون يجعلونه تابعًا لما بعده، فالتسوية بين الأمرين لا تليق بنحوي كالجزولي.

٢ – **في باب المتعدى وغير المتعدي**، ذكر أنه يثبت في بعض النسخ – في الحديث عن الفعل اللازم– قوله:"...أما أفعال النفس التي لا تلابس غيرها..."[٧٦]، والمراد بها مثل فرح وحزن فإنها أفعال نفس لازمة لصاحبها لاتتعداه، وذا النص أولى من النص الآخر لأنه يبدل كلمة (انفعال) ب (أفعال) والانفعال متعدٍ وليس بلازمٍ نحو: علمته فتعلَّم؛ فقولك تعلَّم انفعال وهومتعدٍ[٧٧].

والشلوبين بهذا يستخدم معرفته اللغوية، والنحوية في الترجيح بين النصوص وإثبات أولاها بالقبول.

الخاتمة:

وبعد؛ فهذه أبرز معالم منهج أبي علي الشلوبين، وأهم الطرق التي توخاها في الشرح الكبير، ويمكن استخلاص أهم النتائج فيما يلي:

- اعتنى الشلوبين بالحدود وشرحها، وإخراج محترزات التعريف، ومع هذا يرى أن الحدود تختلف عند النحاة عن المنطقيين، فلا ينبغي التخليط بينهما
- اعتنى الشارح بذكر الاعتراضات التي قد تلحق عبارة المُصَنِّف، ثم تفنيدها والرد عليها، كما تميز في الرد على هذه الاعتراضات بعقليته النحوية الفذة.
- كان منهج الشلوبين مبنيًا على الاختصار في الشرح، وعدم الإطالة إلا في المواضع التي تتطلب ذلك، وقد اتخذ هذا الاختصار عدة طرق أبرزها: الاجتزاء لعبارة المصنف، وهو الغالب في الشرح، والإحالة في الشرح، والإجمال بعد التفصيل.

أهم المصادر والمراجع

- الأصول في النحو، لابن السراج، تح: عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.
- أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، د.مهدي فضل الله، دار الطليعة الطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٣م ، ط٢، ١٩٩٨م.
- الإيضاح العضدي، لأبي على الفارسي ، تح: د. حسن شا ذلي فرهود ، كلية الآداب، جامعة الرياض، ط١٤٠١،١هـ/١٩٨١م
- تقويم الفكر النحوي، د. علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- شرح الجمل، لابن عصفور، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار، إشراف الدكتور إميل يعقوب، ط١، ١٤١٩ه/١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين(ت٦٤٥هـ) ، تح: د. تركي العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض
- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب (نسخة مصورة عن المطبعة الأميرية)، القاهرة، ط٣، ١٣٠١ه
- كتاب العين مرتبًا على حروف المعجم، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م
- لسان العرب، لابن منظور، تح: محمد أحمد حسب الله وآخرين، دار المعارف، القاهرة.
- المقدمة الجزولية في النحو، لعيسى بن عبد العزيز بن يلبخت الجزولي (ت٦٠٧هـ)، تح: د.شعبان عبد الوهاب محمد ، مطبعة أم القرى

- مناهج البحث العلمي، لعبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، بيروت ، ط١.
- منهجية البحث العلمي، د.كمال دشلي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حماة، ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م.

الهوامش الإحالات :

(١) سورة المائدة، الآية /٤٨.

(٢) ينظر: كتاب العين مرتبًا على حروف المعجم، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م ، ج٤، ص٢٧٠، ٢٧١، القاموس المحيط، للفيروزآبادي، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب (نسخة مصورة عن المطبعة الأميرية)، القاهرة، ط٣، ١٣٠١هـ، ج١، ص٢٠٩، لسان العرب، لابن منظور، تح: محمد أحمد حسب الله وآخرين، دار المعارف، القاهرة، ج٦، ص ٤٥٥٤ ، ٤٥٥٥ .

(٣) مناهج البحث العلمي، لعبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، بيروت ، ط١ ، ص٤.

(٤) منهجية البحث العلمي، د.كمال دشلي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حماة، ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م ، ص٢٧.

(٥) أصول كتابة البحث وقواعد التحقيق، د.مهدي فضل الله، دار الطليعة الطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٣م ، ط٢، ١٩٩٨م ، ص ١٤.

(٦) ينظر تقويم الفكر النحوي، د. علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر،القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ١٠٢،١٠١.

(٧) المقدمة الجزولية، ص٣(من النص المحقق).

(٨) ينظر: الشرح الكبير، ج١، ص١٩٦– ١٩٩.

(٩) المقدمة الجزولية، ص٣.

(١٠) ينظر: الشرح الكبير، ج١، ص٢٠٥ – ٢٠٩، وللمزيد من الأمثلة ينظر: ج١، ص٢١٠ ، ٢١٧ ،٢٨٤،٢٨٥إلخ

(١١) الشرح الكبير، ج١، ص٢٢٩، ٢٣٠.

(١٢) ينظر: تقويم الفكر النحوي، ص١٠١– ١٠٦ بتصرف.

(١٣) الكتاب، لسيبويه، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط٣ ، ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٨م، ج١، ص١٢.

(١٤) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، لابن السيد البطليوسي، تح: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد للنشر، بغداد،١٩٨٠م، ص٦٩.

(١٥) الحلل في إصلاح الخلل، ص٦٩.

(١٦) الأصول في النحو، لابن السراج، تح: عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ج١، ص١٠١، ١٠٢.

(١٧) الإيضاح العضدي، لأبي على الفارسي ، تح: د. حسن شا ذلي فرهود ، كلية الآداب، جامعة الرياض، ط١٤٠١،١هـ/١٩٨١م، ص٧

(١٨) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش، تقديم: د.إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ /٢٠٠١م، ج٤، ص٢٠٤.

(١٩) شرح الحدود في النحو، للفاكهي، تح : د. المتولي رمضان أحمد الدميري ، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، ص٩٥.

(٢٠) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ج٤، ص٢٠٤.

(٢١) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م، ص٣٣ .

(٢٢) ينظر: التذييل والتكميل، ج٣، ص٥.

(٢٣) المقدمة الجزولية، ص٧.

(٢٤) ينظر: الشرح الكبير، ج١، ص٢٥١، ٢٥٢.

(٢٥) ينظر: شرح الجمل، لابن عصفور، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار، إشراف الدكتور إميل يعقوب، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت ،ج١، ص٣٢، ويبدو أن تعليل أبي على أدق من تعليل ابن عصفور؛ لأن ابن عصفور يرى أن الإعراب ليس المراد به الدلالة على المعاني التي تحدث بسبب العامل ،

وإنما المراد به المخالفة بين الوقف والوصل، وهو بذلك موافق لقطرب في رأيه ، فإذا كانت (سبحان) وما أشبهها معربة؛ لأنها متحركة فماذا نقول في (منذ، وأين، وأمسِ وغيرها؟!

(٢٦) المقدمة الجزولية، ص٨.

(٢٧) ينظر الشرح الكبير،ج ١، ص ٢٧٣، ٢٧٤.

(٢٨) ينظر: الشرح الكبير، ج١، ص٢٠٥– ٢٠٩.

(٢٩) المقدمة الجزولية، ص٤.

(٣٠) ينظر: الشرح الكبير، ج١، ص٢١١– ٢١٥.

(٣١) ينظر: الشرح الكبير، ٢١٥، ٢١٦.

(٣٢) ينظر: المقدمة الجزولية، ص٨.

(٣٣) ينظر: الشرح الكبير، ج١، ص٢٧٢.

(٣٤) ينظر: الشرح الكبير،ج ١، ص ١٩٢.

(٣٥) ينظر : الشرح الكبير، ج ٣ ، ص ١٠٢٥

(٣٦) ينظر : الشرح الكبير ، ج١ ، ص ٢٨٤ – ٢٨٨

(٣٧) ينظر: المقدمة الجزولية ، ص ١٠

(٣٨) الشرح الكبير ، ج٢ ، ص٥١٠.

(٣٩) ينظر: المقدمة الجزولية ، ص ٤٢.

(٤٠) الشرح الكبير ، ج ٣، ص٩٣٩.

(٤١) ينظر : المقدمة الجزولية ، ص ١٨٠

(٤٢) ينظر: الشرح الكبير ، ج١ ، ص ٤١٢

(٤٣) ينظر: الشرح الكبير، ج٢ ، ص ٥١٠

(٤٤) ينظر : المقدمة الجزولية ، ص ١٠

(٤٥) ينظر: الشرح الكبير، ج١ ، ص٢٨٤

(٤٦) الشرح الكبير ، ج٣ ، ٩٠٦

(٤٧) ينظر: الشرح الكبير ، ج٢ ، ص ٥١١

(٤٨) ينظر: الشرح الكبير،ج ١، ص٢٢٨.

(٤٩) ينظر: الشرح الكبير، ج١، ص٢٣٨.

(٥٠) ينظر: الشرح الكبير، ج١، ص٢٥١.

(٥١) ينظر: المقدمة الجزولية، ص٧.

(٥٢) ينظر: الشرح الكبير،ج١، ص ٢٥٤.

(٥٣) ينظر: المقدمة الجزولية، ص١٦.

(٥٤) ينظر: الشرح الكبير، ج١، ص ٣٢٦، ٣٢٧.

(٥٥) البيت من الوافر، ورواية الديون (أَتَمْضُونَ الرُّسُومَ وَلا تُحَيَّى كَلامُكُمُ عَلَيَّ إِذَن حَرَامُ) ينظر: ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تح: د. محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ج١، ص٢٧٨، ديوان جرير، طبعة دار بيروت للطباعة والنشر، ص٤١٦، وهوبهذا لاشاهد فيه.

أما الشاهد الذي ورد في كتب النحو فهو(تَمُرُّونَ الدِّيَارَ)، حيث حذف حرف الجر وأوصل الفعل اللازم إلى مفعوله وهذا شاذ أو ضرورة، ينظر: شرح المفصل لابن يعيش، ج٤، ص٤٥٥، التذييل والتكميل، ج١١، ص٢١٩، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م، ج٢، ص١٥٠، خزانة الأدب للبغدادي، ج٩، ص١١٨.

(٥٦) ينظر: الشرح الكبير، ج١، ص ٢١٩- ٢٢٧.

(٥٧) سورة البقرة، الآية/ ١٩٨.

(٥٨) ينظر: الشرح الكبير، ج١، ص ٢٧٥.

(٥٩) البيت من الطويل، ينظر: ديوان امريء القيس، تح: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ص١٣٦

والشاهد فيه: أذرعاتٍ، حيث راعى فيه أصله قبل التسمية به فجره بالكسرة ونونه تنوين مقابلة؛ لأنه لوكان تنوين تمكين لسقط إذا سمي به، وفيه وجهان آخران: أن يروى

بالكسر بدون تنوين مراعاة لشبه التسمية ، وكونه جمع مؤنث سالم، ويروى بالفتح بدون تنوين كإعراب الممنوع من الصرف، ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لأبي عبد الله بن هشام، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج١، ص٨٧، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ج١، ص٧٦،٧٥، خزانة الأدب، ج١، ص٥٦.

(٦٠) الشرح الكبير ، ج٢ ، ص٧٤٨، والحديث ورد في سنن الترمذي ولفظه (خير الدعاء دعاء يوم عرفة ، وخير ما قلت أنا والنبيون من قبلي : لا إله إلا الله..) ينظر: سنن الترمذي، تح: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١٩٩٨م، ج٥ ، ص٤٦٤.

(٦١) من الرجز، ينظر: مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة، وعلى أبيات مفردة منسوبة إليه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ص١٠٤.

والشاهد فيه: تنوين (المخترق) تنوينًا زائدًا على التقطيع لذا سمي بالغالي، وأثبت هذا التنوين الأخفش، ينظر: شرح تسهيل الفوائد لابن مالك، تح: د.عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١ ، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م، ج١، ص١١، شرح ابن عقيل، ج١، ص٢٠، شرح ألفية ابن مالك للشاطبي، ج١، ص٤٥، خزانة الأدب للبغدادي، ج١، ص٧٨.

(٦٢) ينظر: الشرح الكبير،ج١، ص٣٧٦.

(٦٣) يضرب مثلًا لمن فعل شيئًا مضطرًا ونال به البطولة، ينظر قصة المثل في: مجمع الأمثال للميداني، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة ، بيروت، لبنان، ج١، ص١٥٢، ج٢، ص٣١٨، المستقصى في أمثال العرب للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م، ج٢، ص٣٤٧ ، وروايته فيهما (مكره أخوك لابطل)، وورد بلفظ (مكره أخاك ابطل) في: خزانة الأدب للبغدادي، ج٧، ص٢٩٨، ٢٩٩، نمر

الأكم في الأمثال والحكم، لنور الدين اليوسي، تحق: د. محمد حجي، د. محمد الأخضر، الشركة الجديدة، دار الثقافة، المغرب، ط١، ج٢، ص١٧.

والشاهد فيه: (أخاك حيث أُلزِم الألف على لغة القصر في الأسماء الستة، ينظر: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ج١، ص٤٥، التذييل والتكميل، لأبي حيان، ج١ ، ص١٦٥، أوضح المسالك لابن هشام، ج١، ص٧١، شرح ألفية ابن مالك للشاطبي، ج١،ص١٥١.

(٦٤) ينظر: الشرح الكبير، ج١، ص ١٩٣.

(٦٥) ينظر: الشرح الكبير، ج١، ص٢٠٦، ٢٠٧

(٦٦) ينظر الشرح الكبير،ج ١، ص ١٩٢– ١٩٤.

(٦٧) المقدمة الجزولية، ص٣.

(٦٨) الشرح الكبير، ج١، ص٢٠١

(٦٩) ينظر: الشرح الكبير، ج١، ص ٢٠٣.

(٧٠) ينظر: المقدمة الجزولية، ص٥

(٧١) ينظر: الشرح الكبير، ج١، ص٢٣٨.

(٧٢) ينظر: الشرح الكبير، ج١، ص٢١٩.

(٧٣) ينظر الشرح الكبير،ج ١، ص ٣٣٣– ٣٣٤، وللمزيد ينظر : ص٢١٠

(٧٤) ينظر : المقدمة الجزولية ، ص٥٨

(٧٥) الشرح الكبير ، ج٢ ، ص ٦٢٤

(٧٦) ينظر: الشرح الكبير ، ج٢، ص٦٩٣

(٧٧) الشرح الكبير ، ج٢ ، ص ٦٩٣